التحول الديمقراطي وبناء دولة المواطنة

المدرس مساعد
اياد خلف حسين العنبر
الكلية الاسلامية الجامعة / قسم العلوم السياسية

المقدمة

ثلاث اسئلة تتبادر الى الذهن بشان المواطنة، بعيدة عن المفاهيم الاصطلاحية واللغوية والاجرائية قريبة من واقعنا المثقل بالالتباس المفاهيمي وقطيعتها مع واقعنا السياسي والاجتماعي والثقافي. الاسئلة هي :هل لدينا دولة بما تعني الكلمة من معاني؟حتى نبحث فيها المواطنة .

١.هل يمكن للتحول الديمقراطي ان يولد شعوراً بالمواطنة ؟ او على ابسط الفروض ان تكون من ضمن اولياته خلق ذلك الشعور؟

٢. ماهي الخيارت التي يمكن من خلالها تنمية روح المواطنة لدى

مجموعة من الافراد لايجمعهم سوى اركان الدولة (الشعب-الاقليم-السلطة)من دون شعور بالمواطنة .

اوراق البحث تحاول الاجابة عن هذه الاسئلة من خلال الافتراض بان مفهوم المواطنة يتطلب وجود دولة وليس كيان سياسي يتعثر في طريق التحول الى دولة ،هذا من جانب، ومن جانب اخر اذا كانت مفاهيم المواطنة والوطنية يشوبها الالتباس في بنية الوعي السياسي العراقي، بالاضافة الى انها لم تكن واقعاً معاشاً في تاريخ العراق فمن غير الممكن لعملية التحول الديمقراطي التي نمر بها في العراق ان تنهض بعملية بناء دولة المواطنة في ضل تزاح الاولويات في عملية دمقرطة العراق.

وعليه يبدا البحث بدراسة طبيعة العلاقة بين الكيان السياسي العراقي والمجال الذي كان يحتله مفهوم المواطنة.ثم حولنا البحث عن امكانية تنمية مفاهيم المواطنة ،في حال

وجودها اصلاً، ضمن عملية التغيير التي حدثت لنظام الحكم بالانتقال من الاستبداد الى الديمقراطية عقب ٢٠٠٣.واخيراً بحثنا في الاجراءات التنفيذية والتشريعية الت بامكانها ان تسهم في اعادة تشكيل جديد لمفهوم المواطنة .

١. دور الدولة في تنمية مفهوم المواطنة

الدولة اعظم اختراع انسان في التاريخ لانها مكنت المجتمعات من ان تحسن تنظيم نفسها نفسها وتحصيل شروط حياتها وتأمين أمنها في الداخل والخارج.وكما نهض الدين بدور صقل وجدان الافراد وتهذيبه وتزويد التربية بالقيم الانسانية الرفيعة،كذلك نهضت الدولة بدور تهذيب سلوك الجماعات وترشيد وضبط انفلاتاته التي ينجم عنها عدوان على الاخرين . والمجتمع لايكتسب صفة تنظيمية الابوجود الدولة ولاتكون هناك منظومة من الحقوق والواجبات الاباقترانها بوجود دولة ،وفي ضوء ذلك تكون الدولة هي المؤسسة القادرة على ترسيخ المفاهيم وتطوير العمل بها،من خلال فكرتي الحق والواجب[١]. اذن ليس جزافاً تحيمل الدولة المسؤولية الرئيسة في تنمية روح المواطنة.

بيد اننا نجانب الصواب اذا اعتبرنا ماهو موجود في العراق "دولة"، بل هو كيان سياسي لم ينضج بعد ولم يرتقي الى مستوى الدولة،وهو في ادق التعابير مشروع دولة لم يكتمل بعد !إذ يجتمع في النظام السياسي العراقي مشاكل التنمية السياسية لانظمة العالم الثالث،التي لخصها لوسيان باي في ازمات تواجه بناء الدولة الجديدة في تلك الانظمة،وهي : [٢]

١. ازمة الهوية .
٢. ازمة الشرعية.
٣. ازمة التغلغل:تغلل الدولة في ارساء الموسسات الادارية والخدمية.
٤. ازمة التكامل:هذه الازمة ترتبط كثيراً بازمة الشرعية،كيف يمكن خلق شعور بان الكل ينتسب

للكل وان هناك تعاون وتكاتف ومصلحة مشتركة للكل في المجتمع.

٥. ازمة المساهمة :وذلك في العمل على اشعار المواطنين بان لهم دور في النظام السياسي بحيث انهم يشتركون في تقرير امورهم بواسطة آليات المشاركة السياسية.

٦. ازمة التوزيع :وتعني ان الثروات الوطنية يجب ان تساهم في رفع مستوى المواطنيين وتشعرهم بان الثروة لاتعود لقسم او جزء من المجتمع وانما الكل له حصة حسب عمله وجهده المبذول.

هذه الازمات رافقت النظام السياسي العراقي منذ تشكله في عام ١٩٢٠ الى حين سقوط نظام الحكم في ٢٠٠٣. حيث بقي العراق كما وصفه الملك فيصل الاول (ليس هناك شعب عراقي،بل كتلة متنافرة من البشر،مجردة من اي فكرة وطنية،غارقة في الخرافة والجهل،وتفتقر الى اي رابطة مشتركة،ميالة الى الفوضى،مستعدة ابداً للتمردعلى اي حكومة مهما كانت)[٣] لكن ماذا عملت الحكومات العراقية المتعاقبة لتغيير هذه الحقيقة ؟ لاشيء بل زادت الطين بلة بترسيخها قيم التناحر والتنافر بين طوائف المجتمع العراقي والقطيعة بين الدولة والمجتمع.ان الدولة تنهل شخصيتها من اجتماع سياسي لم ينفصل عن الروابط العصبوية الحاكمة للاجتماع الاهلي وبمقدار مايشكل المجتمع الاهلي العصبوي قاعها الاجتماعي ومخزن علاقاتها ومادة التوازنات داخلها وبين القوى المؤلفة لها،يمثل كابحاً امام تطورها الطبيعي نحو الصيرورة دولة،اي كياناً سياسياً متعالياً على انقسامات المجتمع على النحو الذي تكون عليه اي دولة.وليست الدولة الطائفية او الدولة العشائرية – مثلاً- سوى الدولة التي تكون قاعدتها العصبوية الاهلية.لكن المشكلة ،في حالتنا العربية،انها لاتتلون بلون ذلك القاع العصبوي الذي يؤسسها فحسب ،وانما هي نتهض- ايضاً-

بوظيفة تصنيعه من جديد! والنتيجة انها بالنهاية لايمكن لها ان تنتج دولة مواطنة. (٤)

المشكلة الاخرى تتعلق في قضية الولاء الذي نقدمه الى الدولة ، فبما اننا نعيش في كيان سياسي لم يرتقي بعد الى مستوى الدولة سيكون ولائنا مقدم الى السلطة السياسية، انطلاقاً من التخبط الاشكالي بين الدولة والسلطة،ومن ثم نحمل مفهوم الدولة اخطاء وتخبطات السلطة.الدولة كيان موسساتي ثابث يمثل الكل في نصاب تمثيلي مجرد ومحايد ،وهي تطابق الامة وتعبر عن كيانها السياسي والاجتماعي .في حين تكون السلطة محط منافسة سياسية بين الجماعات والاحزاب:تتداولها وتغيير نخبها وسياساتها.بينما تستمر الدولة للجميع ويستمر الجميع لها.هذه هي حقيقة الدولة الحديثة.(٥) إنها دولة المؤسسات ،وليست مؤسسات فقط، إنها قبل ذلك نمط من التفكير والذهنية المؤسساتية التي تضع حدا فاصلا بين ما هو مؤسساتي وما هو شخصي، وهي أيضا تجل للمجتمعات التي استوعبت الحداثة وتجاوزت هيمنة الأطر ما قبل الحديثة مثل العائلة والعشيرة والطائفة والعرق. المجتمعات المتقدمة هي مجتمعات تحكمها المؤسسات، ليست هناك عشوائيات متحكمة، فكل شيء منشد الى اطر تنظيمية تقوم في الأساس على المصلحة والعقلانية والكفاءة والقدرة على المنافسة، هنالك تنافس في كل الحقول والمجالات، والأقدر على النجاح هو الذي يمكنه أن يتجاوز انغلاقات التفكير التقليدي ويتصالح مع التطور والذهنية الخلاقة التي أنتجت للبشرية كل ما أنتجته من تطور كان عصيا على التصور.(٦)

بلد حُكم لاكثر من ثلاث عقود من قبل سلطات طائفية،ومناطقية،وعشائرية،وعائلية، واخير فردية.وهو لايمتلك وحدة مجتمعية .كيف له ان يعرف مفهوم المواطنة ،فمفهوم الدولة ،الذي يكون الاطار العام الذي يشتغل فيه مفهوم المواطنة، يقوم على اساس فكرتي

الحق والواجب.في حين في "دولتنا" لم نلمس اي شيء من فكرة الحق،بل كل ما وجدناه منذ ان فتتحنا اعيينا في اوطاننا على فكرة الواجب! وحتى الموسسات التي يتفترض انها تحقق فكرة الحق هدفها الاساس ترسيخ مفاهيم الواجب تجاه الوطن.وحقيقة الامر هو الواجب تجاه شخصية الحاكم موسساته. بالاضافة الى ذلك لايكون هناك للفرد اي دور،وهو الركيزة الرئيسة في الدولة الحديثة، لانه لايعامل على اساس فرديته بل يعامل ضمن مفهوم الجماعة . فالفرد لايكتسب اهميته الا بانتمائه الى جماعة . وتلك هي مشكلة العقل العربي الذي ينعكس في خطابنا السياسي المليء بالتناقضات،حيث في الوقت الذي نتحدث فيه باسم الجماعة فهو في حقيقة الامر خطاب فردي مصلحي في اضيق حدوده. على عكس منظومة الوعي الغربي الذي ينطلق من الفرد وبالنتيجة تحقيق مصلحة الفرد هي التي تحقق مصلحة الجماعة،لان مصلحتها بالاساس تتكون من تحقيق مصالح الافراد.من هنا تنطلق اهم سمات الدولة الحديثة اذ (انها لاتعترف في تشريعاتها الا بالافراد بوصفهم متساوين امام القانون،اي لاتعترف بانتماءاتهم الى جماعات مليه او اثنية او طائفية او ماشاكل من انتماءات اخرى تنال من معنى المواطنة ومن معنى الولاء للدولة). (٧)

اذن المواطنة تفترض مادتها :المواطنيين.وهولاء ليسوا شيئاً اخر غير افراد احرار متساوين امام القانون في حقوقهم السياسية لانهم متكافئون في اداء ماعليهم من واجبات للدولة(دفع الظرائب،اداء الخدمة العسكرية،التضحية عند الضرورة...) ذلك مايقضي به التعاقد المبرمبين بعضهم البعض على تفويضهم الدولة للقيام على امرهم وتامين الخدمات والحماية للمجتمع وذلك عينه مايقضي به التعاقد بينهم وبين الدولة- والدستور صيغة من صيغه- على التوزيع المتوازن بين الحقوق والواجبات. (٨)

بيد ان اشكالية العلاقة بين الدولة والمواطنة تبرز من خلال الاقتصاد السياسي لاي دولة حيث لانذيع سراً بالقول ان الدولة التي تعتمد في مواردها على النفط تكون دولة منتجة لحكومات استبدادية .لكونها لاتعتمد على الشعب في توفير اهم مواردها (الظرائب) وذلك لانها تمول نفسها من عائدات النفط . وعدم حاجتها الى ظرائب المواطنين تعني عدم حاجتها الى دعم لقراراتها. ان لعنة الموارد تقوض الحكم الحميد،كما تقوض الديمقراطية.فالنفط يطلق تدفقات كبرى من العملة الصعبة، وتصبح هذه التدفقات هي الاساس لبناء شبكات المحاسيب والاتباع التي تساند الديكتاتورية والحكم الفردي.وهناك خاصية ثانية وهي ان الاقتصاديات النفطية،او تلك المعتمدة على المعادن،تنزع الى انفاق نسبة كبرى من الناتج المحلي على المشتريات العسكرية.واخيراً فان هذه الاقتصادات النفطية والمعدنية اكثراً تعرضاً للنزاع والحرب الاهلية.[٩] ان الثروة النفطية تدفع الى "تحرير" الدولة والنظام السياسي من المجتمع وآليات المراقبة والمحاسبة ،وتسمح هذه الثروة بتمويل آلة قمع كبيرة على شكل جيوش جرارة واجهزة امنية متشعبة هدفها دعم وادامة النظام السياسي على حساب جميع الاهداف الاخرى..وفي حال غياب آليات الاشراف تتاح امكانية افلات افلات الدولة من رقابة المجتمع على تصرفها بالثروة وسوء استخدامها لتلك الثروة من اجل تلبية حاجات قد لاتتعدى ادامة ودعم النظام الحاكم.[١٠]

ليس هناك اوضح من التجربة التي مر بها العراق على مدى العقود الثلاثة الماضية في تفسير طبيعة العلاقة التي يمكن ان تقوم بين الدولة والمجتمع حين تمتلك الدولة وتتصرف بجميع مصادر الثروة، وبضمنها اكبر مصدر لايرادات الاقتصاد.وليس هناك اوضح من تجربة العراق في اظهار المدى المريع الذي يمكن ان تذهب الدولة في سوء استخدام هذه الثروة وتبديدها. وبطبيعة الحال فان للتجربة

العراقية الكثير من الخصوصية التي جعلت منها نسخة في غاية التطرف بقدر ما تعلق الامر بالعلاقة بين الدولة والمجتمع،ونعني بذلك احتكار الدولة للثروة الاجتماعية .الانها مثلت،من جانب اخر،نموذجاً مهماً وفي غاية الوضح للعديد من الدراسات والابحاث الجديرة بالاهتمام حول ما اصطلح على تسميته من قبل البعض بـ(لعنة الموارد)،اي عندما تتحول الثروة الطبيعة إلا عامل اساسي في تشويه الاقتصاد ونمو واستشراء الانظمة الاستبدادية.[11] وكان تاثير هذا النظام الريعي مدمراً لاية امكانية لنشوء او تطور حكومة تمثيلية.اذ اتخذت الدولة،التي كان يسيطر عليها حزب البعث،دور "الرازق" او "الواهب" العطوف بالنسبة الى الغالبية الكبرى من الفئات الاجتماعية.[12]

في ضوء ماتقدم نجد ان الدولة الريعية لايمكنها ان تنتج دولة مواطنة ،لان احدى حلقات التواصل بين الحكومة والشعب (العامل الاقتصادي) تكون مفقودة. اذ الدولة هي الواهبة لانها تتحكم بالاقتصاد من خلال ادارتها للموارد النفطية.ومن ثم عدم وجود الشعور من قبل المواطنين بانهم مؤثرين وفاعلين في دولتهم،بل هم متلقين سلبيين. وبالنتيجة اي شعور بالمواطنة يمكن ان تخلقه دولة ريعية. في حين ان فلسفة نظام الظرائب قادرة على خلق تواصل مابين الدولة والافراد. حيث ان العلاقة بين الدولة والمجتمع في الدولة الريعية هي علاقة افقية تنازلية تبدأ من الاعلى وتنتهي بالاسفل. في حين تكون هذه العلاقة في الدولة الغير ريعية علاقة افقية تصاعدية تبدأ من الاسفل (المجتمع) وتنتهي بالاعلى(الدولة) .لذلك نجد المسؤولية عالية لدى صانع القرار السياسي في الدول الغربية ،وضعيفة – ان لم تكن معدومة – لدى صناع القرار في دولنا! خلاصة القول دولة وظيفتها تقديم الخدمات والامن مقابل الظريبة والولاء واحترام قراراتها هي القادرة على تنمية مفهوم المواطنة. اما دولة

تتحكم في الموارد وتنفقها حسب مقتضيات الولاء والمصلحة لحكامها ،كيف لها ان لا تنتج قطيعة بين الدولة والمجتمع ؟

ومما تجد الاشارة اليه،ان مفهوم المواطنة لايمكنه ان ينمو الا في ظل العلاقات الاجتماعية والسياسية المدنية وتللك العلاقات هي ابعد الاوصاف عن واقع مجتمعنا العراقي، فالروابط المجتمعية هي روابط غير مدنية بل هي روابط ماقبل المدنية او قبل الاجتماع السياسي . وتلك الروابط لايمكنها ان تخلق دولة مواطنة .لهذا فإن انهيار النظام في ابريل (نيسان) ٢٠٠٣ كان إيذاناً برجوع الفرد الى روابطه الاولية من قبلية الى طائفية، اذ يجد فيها من ناحية الامان النفسي وتشكل له اطرا بديلة عن اطر الدولة من ناحية اخرى، ولكون مجتمعات المدن لم تغادر بعد روابطها الاولية فان غياب السلطة او انهيارها المؤقت كان الفرصة للعودة الى تلك الروابط لكي تكون حاضرة بقوة .

ونلخض مما تقدم الى ان العوامل التاريخية والنمط السياسي ونمط توظيف النظام الاقتصادي ،كل تلك المدخلات لها تاثيرها على نوع الصلة بين الانسان وارتباطه بالوطن ..ان عدم تحفيز الصلة بين الانسان والوطن وان سوء التوزيع والفساد الاداري وتكاثر فئات النهب للثروة الوطنية وانعدام التكافل الاجتماعي ،واستخدام السلطة لحقوقها في الطاعة لها بتعسف وقمع.فان هذه المعطيات قادرة على ان تؤثر بقوة على الصلة الروحية بين الانسان والوطن (اساس المواطنة).وتحمله على ان يفضل خيارات سلبية مثل: الهجرة الى خارج البلاد والعيش هناك وتفضيل اللجوء في بلدان اخرى على مواطنة منقوصة او شكلية في وطنه ،عدم الحرص على الثروات الوطنية وعدم الاهتمام بما يطور البلد وثرواته،انتشار قيم الفساد الاداري والمالي والسياسي والتحايل على القانون،ترسيخ الفاصلة بين الشعب والسلطة،قبول

مهام العمالة والتجسس لخدمة الاجنبي،واخيراً التحول بالقيم من النقد الى التشهير والاتهام والاسقاط وفقدان السمة المعيارية. (١٣)

٢. إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية

يرى موريس دوفرجيه : ليست كل امم العالم الحالي ديمقراطية:على العكس،غالبيتها هي احادية ،وعلى درجة من القمعية. لكنها جميعاً تدعي الانتماء الى القيم الديمقراطية،تعلن انها ديمقراطية وتأخذ كمعيار النمط الديمقراطي .جميعها،تقريباً،تملك دساتير،مع ان عدداً كبيراً منها ليست سوى دساتير برامج،جميعها ،تقريباً،تلجأ الى الانتخاب العام،مع ان الانتخاب ليس حراً في عدد كبيرمنها ويقتصر فقط على الموافقة الالزامية على مرشحين وحيدين. جميعها،تقريباً، لديها برلمان،مع أن دور هذا الاخير يبقى ضعيفاً،ان لم يكن غير موجود،في الاعم الاغلب لدى جميعها ،تقريباً،منظومة قضائية مستقلة شكلياً ،مع ان القضاة ليسوا غالباً سوى مجرد موظفين لدى السلطة. (١٤)

اذ افترضنا هذا الوصف لامم اختار تطبيق النظام الديمقراطي،او على ابسط الفروض طبقته نتيجه للتأثر والمحاكاة بشيوعه ونجاعته كنظام سياسي للحكم. فكيف يكون الحال مع التحول نحو الاخذ بالحكم الديمقراطي نتيجة فرض من اكبر قوة عسكرية في العالم،حيث لم تات عملية دمقرطة❖ العراق نتيجة لنضال سياسي لقوى سياسية واجتماعية داخلية. بل اتت بالآلة الحربية الامريكية ضمن مشروع امريكي لدمقرطة الشرق الاوسط .(١٥) ومن بين مايقارب المائة بلد يعُتقد انها متجهة صوب الديمقراطية،نجد ان اقل من خمسها يسلك الاتجاه الصحيح. ويلاحظ احد الباحثين الغربيين (أن من بين التغيرات الاجبارية التي اخذتها القوات البرية الامريكية على عاتقها وفرضتها على ثمانية عشر نظاماً،لم يكن هناك،قطعاً،غير ثلاثة انظمة فقط تستحق صفة

"الديمقراطية"هي اليابان والمانيا وايطاليا). بينما الاخرى إما تنكص الى درك الحكم التسلطي السابق او تَعلق في منطقة ضبابيةُ يحتفى فيها،ظاهرياً، في مختلف القطاعات بانه دليل "الدمقرطة"(التباري المكشوف في الانتخابات التنافسية الحرة على الحق في الفوز بالسيطرة على الحكومة).[١٦]

واقع التحول الديمقراطي في العراق هو لايزال ضمن المنطقة الضبابية.فعملية التحول الديمقراطي عملية معقدة تحتاج الى تكامل سلسلة من الحلقات حتى تنتج دولة ديمقراطية،ويعد من باب السذاجة، التصور بان تحررنا من الدكتاتورية - باي وسيلة كانت- واستبدالها بتطبيق الديمقراطية نكون قد اكتسبنا جميع حسنات النظام الديمقراطي.بل على العكس تماماً، حيث تكون اصعب محطات هذا التحول هي عملية الصراع الجليّ تارة والخفي تارة اخرى مع بنية الوعي والسلوك السياسي الذي تتحكم فيه مفاهيمنا عن الحكم والادارة كالاستبداد،والتغلب،والغنيمة،والرعية – التي نحاول ان نستبدلها بمفهوم المواطنة. وعليه ويمكن وصف الديمقراطية في العراق بانها ديمقراطية من دون جذور، البحث عن هذه الجذور صعباً ان لم يكن مستحيلاً في بيئة ثقافية سياسية سمتها الابرز هي المرحلة الانتقالية من ثقافة الخضوع والخنوع الى ثقافة المساهمة والمشاركة.

بدأت عملية التحول الديمقراطي في العراق بمجموعة التشريعات التي تنظم آليات المشاركة السياسية والتي بالامكان خلقها من دون الحاجة الى الليبرالية . لان عدو الديمقراطية اللدود هو الدكتاتورية وبمجرد زوالها تزول جميع معوقات بناء النظام الديمقراطي بشكله النظمي. من هنا اصبحت الديمقراطية في العراق عملية تنظم المشاركة الشعبية في العملية السياسية ،اذ غالباً ماتوصف تلك المشاركة بالـ " الديمقراطية المقلدة" كما يوصفها صومائيل هنتنغتون (a parody of full-fledged democracy) ،حيث

تسهم في حرية الاعلام،التعددية الحزبية،الحديث عن وحقوق الانسان، من دون وجود الموسسات الحقيقة والفعلية لعملهن .المشكلة هنا تكمن عادةً في ان ذلك التطور السياسي نحو النظام الديمقراطي، يعمل ضمن فجوة المستوى العالي للمشاركة السياسية وضعف الموسسات التكاملية للتوفيق بين الارادات السياسية المتعددة والمتنافسة التي قد لاتستوعبها العملية السياسية ومن ثم تلجأ الى خيار العنف او استخدمه كوسيلة لفرض ارادتها.[١٧] ولهذا السبب (فإن الديمقراطية هي ابعد ما تكون عن كونها "اللعبة الوحيدة"في العراق).[١٨]

على الرغم من ذلك ،لانريد ان نذهب بالتشائم بعيداً بشان مستقبل التحول الديمقراطي في العراق،بيد اننا لانعثر ضمن مسارات هذا التحول – على الاقل في المستقبل المنظور- الامكانية لترسيخ مفهوم المواطنة . حيث لاتزال الدولة ضمن مرحلة الصيرورة لبناء دولة ديمقراطية التي يضع توماس كاروثز Thomas Carothers خمسة افتراضات جوهرية يمكن ان ترسيخ التحول الديمقراطي الذي تحتاجه الدولة كي تنتقل من الدكتاتورية الى الديمقراطية الراسخة. من بينها (ان تتكشف الدمقرطة في سلسلة من المراحل من بينها "الانفتاح"(الليبرالية)و"الاختراق"(انهيا ر النظام وظهور نسق ديمقراطي جديد) و"والترسيخ"(عملية بطيئة تتحول الاشكال الديمقراطية فيها الى جوهر ديمقراطي عبر اعتياد المجتمع على الاشكال الديمقراطية).) ويحدد هذا الافتراض سياق الاحداث الذي ينبغي ان يتخذه التحول... كما يبدو ان ترتيب الاحداث ناقص في العراق ،مع وجود شيء من التحرر "اللبرلة" في عهد صدام ،ومع انهيار النظام اولاً،وتزامن تعزيز الديمقراطية واللبرلة والتعجيل بهما والخلط بينهما ثانياً. [١٩]

ويطرح فرانسيس فوكوياما اربعة مستويات لترسيخ الديمقراطية في الدول التي تحبو باتجاة تطبيقها،والمحور

الاساس في هذه المستويات هو عامل الزمن، المستوى الاول: يتضمن التزاماً معيارياً بمفهوم الديمقراطية. اما المستوى الثاني: تعزيز الديمقراطية يكون عن طريق المؤسسات (الدساتير،النظم الانتخابية ...الخ).ويتطلب المستوى الثالث وجود مجتمع مدني يقع خارج نطاق سيطرة الدولة،واخيراً فان المستوى الرابع هو ميدان الثقافة السياسية؛اي البنية العائلية،الدين،الوعي الاثني.[٢٠]

في ضوء ماتقدم نجد ان مشروع بناء الدولة الديمقراطية في العراق لايزال يصطدم بالكثير من العقبات ويحتاج الى تراكم زمني .وضمن هذا السياق لايمكننا ان نكون حالمين بان مجرد التحول في شكل وطبيعة النظام السياسي، من الدكتاتورية الى الديمقراطية، قادر على تنمية وترسيخ مفهوم المواطنة.على اعتبار ان مفهوم المواطنة يتنمي الى الثقافة السياسية للمجتمع .[٢١]ومن غير الممكن ان نعُد الديمقراطية راسخاً تماماً مالم تتجذر فكرتها في ثقافة المجتمع السياسية . حيث ان اللبنات الاساسية لمعمار النظام الديمقراطي في العراق ينبغي ان تخلق من العدم،بدل اعادة اكتشافها وسط حطام الثقافة السياسية العراقية.[٢٢] ويصف احد الباحثين تجربة التحول الديمقراطي في العراق ،في رؤية متشككة ،مقلقة، بقوله ان (بذور الديمقراطية ستجد صعوبة في النمو في تربة العراق الرملية) .[٢٣]فاذا كان فكر ومبدأ الطاعة هو الذي ساد كاديديولوجيا،والاستبداد السياسي هو الذي تراكم،دافعاً اليه ومطبقاً له،اي اذا كانت محصلة التاريخ العربي لم تحمل مطلب الحرية لا في فكره ولافي ممارساته،اذا كان ذلك،فمن اين المطلب الحالي بالديمقراطية .[٢٤] بالتالي اين سيكون موقع المطلب بالاهتمام بمفهوم المواطنة؟ كذلك نجد أن أول الحقائق التي لمسناها في عراق اليوم، تفيد أن أسوأ مقلب يواجه التحول الديمقراطي الحقيقي فيه أن يقبل غير

الديمقراطيين بالديمقراطية سيما وأن غير الديمقراطيين في العراق هم الكثرة وهم الأغلبية أفراداً وجماعات.ولعل التفسير المعقول لها المقلب أن هذه الأغلبيات أفراداً وجماعات ، عقلاً وسلوكاً لن تهضم الديمقراطية بعد لأنها لم تشرئب بعد بالثقافة السياسية الديمقراطية .[٢٥]

من الناحية العملية ان التطبيقات الديمقراطية قد تنبعث من مساومات يجري التوصل اليها من احزاب لاخبرة لها وليست ذات التزام فلسفي بالديمقراطية . اذ يبدأ التحول باتجاة ترسيخ الديمقراطية ـ مع افتراض عدم وجود ديمقراطيين ـ من نقطة ان اطراف المباراة السياسية يبتغون زيادة سلطتهم وقوتهم المادية الى الحد الاعلى فيتجهون نحو استقطاب المواقف السياسية والاجتماعية، من هنا يكونوا مجبرين على اختيارانسب الوسائل لتحقيق غاياتهم،فتجري مناصرة الديمقراطية تكتيكياً،كوسيلة للوصول الى غايات اخرى .ثم تاتي مراحلة القرار وفيها يمر الخصوم الرئيسيون بمأزق لايخرج منه احدهم فائزاً قيتفاضون للوصول الى حلول وسطى (او تحالفات كما تسميها الدراسات الخاصة بالتحولات الديمقراطية).ويتم في هذه المرحلة الاتفاق على القواعد الديمقراطية وعلى التعويضات المختلفة التي يحص عليها كل طرف بالمقابل.اما في المرحلة الثالثة فات تكرار لعب المباراة الديمقراطية يُحدث تعوداً،كما يفترض أن يحدث بمرور الزمن مماهاة ايجابية لدى معظم المواطنين مع القواعد الديمقراطية . بأختصار،ان بناء الديمقراطية إنما ينفذه غير الديمقراطيين الذين يأملون في كسب كل شيء،ولكنهم يتعلمون من خلال التجربة الأليمة والمأزق الذي لا مخرج منه أن إمكانية كسب شيء هي افضل من امكانية كسب لاشيء على الاطلاق،بل وخسارة كل شيء .[٢٦]

بيد ان بناء دولة المواطنة لايحتاج فقط نظام حكم ديمقراطي بل يحتاج الى اسس ومبادى الفكر الليبرالي ،

بمعنى اخرى ان المواطنة لايمكنها ان تنمو في ظل النظام الديمقراطي فحسب، بل هي بحاجة الى قيم ومبادى الليبرالية التي اهمها مبدأ "التسامح" . اذ ان المبدأ الليبرالي في الحياة السياسية والاجتماعية كالقاعدة الذهبية في الاخلاق - هي قاعدة اخلاقية تربوية تؤكد هذه القاعدة على ضرورة وجوب معاملتنا للناس كما نحب ان يعاملونا وتلتزم الحياد تجاة جميع القيم والاراء- لايتحيز لعقيدة دون الاخرى، او رأي دون الاخر،او حزب دون الاخر،او خطة حياة دون الاخرى...الخ .وبفضل هذه المبدأ،اذا تمت التربية السياسية والاجتماعية بموجبه،يصبح التعايش والتعاون رغم الاختلاف ممكناً ومثمراً.[٢٧] مبدأ التسامح يعني حياد الدولة القيمي تجاة القيم والمعتقدات والاراء التي يؤمن بها الافراد ، وفي ضوء هذا الحياد تخلق التعددية السياسية والفكرية والعقائدية وتضمن التعايش السلمي مادامت وظيفة الدولة هي ضمان حرية هذه التعددية والوقف بوجه معارضيها او من تسول له نفسه محاولة التجاوز على الاخرين او فرض عقائده او افكاره عليهم .[٢٨] وتلم المبادى لايمكنها ان تتحق لا بالنظام الـ(الديمقراطي الليبرالي) .لان الديمقراطية من دون ليبرالية لايمكنها الا ان تتحول الى آلية لتنظيم عملية المشاركة السياسية وليس غاية ووسيلة لتحقيق السلام الاجتماعي.[٢٩]

بنظرة اولية يمكننا ان تحقق من مصادقية فرضيتنا، حيث يتفق المختصون أن عماد الديمقراطية الذي لا يقل أولوية هو المنافسة السياسية بين الأكثرية والأقلية. ولكن نجع هذه اللعبة –وهي لعبة فعلاً وليست اقتتالاً كما في المنافسة الطائفية- مرهون ببقائها أفقية وببقاء الطرفين اللاعبين فيها مؤقتين في نصابهما الأكثري أو الأقلوي، بحيث يمكن لأقلية اليوم أن تصير أكثرية في الغد، وهكذا دواليك. والحال أن الأكثرية والأقلية في المنافسة الطائفية ثابتتان لا تتغيران –اللهم إذا تغير ميزان

القوى الديمغرافي. ثم إنهما أكثرية وأقلية عموديتان تخترقان جسم المجتمع ولا ينحصر تنافسهما بقاعة المجلس النيابي. وعلاوة على هذا كله فإن المنافسة الديمقراطية تقوم على مفهوم الخصم، والخصم المطلوب التغلب عليه متقلب وقابل باستمرار لأن تتبدل هويته، على حين أن المنافسة الطائفية تقوم على مفهوم العدو، والعدو ثابت ولا تتغير هويته، ولا سبيل إلى التغلب عليه إلا بقمعه أو حتى باستئصاله..[٣٠] وابرز تجليات هذه المشكلة تكمن في ادعاء معظم السياسيين العراقيين انهم يؤمنون بالوحدة الوطنية ويعادون الطائفية ويريدون شراكة حقيقية ويفضلون ان يعرفوا انفسهم بأنهم عراقيون قبل ان يكونوا من هذه الطائفة او تلك. ولكن معظم هؤلاء السياسيين يتراجعون عن هذه (النزعة الوطنية) مع ابسط اختبار للمصداقية يواجهونه، وفي الحقيقة انهم يتصرفون تجاه بعضهم كخصوم ازليين الى الحد الذي يميل كل منهم الى معارضة الاخر حتى عندما لا يوجد سبب حقيقي لهذه المعارضة.[٣١]

اذن صفوة القول،كيف يمكن لمشروع بناء دولة ديمقراطية لايزال يحكتم الى التوافق في سبيل ارضاء المكونات السياسية- العرقية والطائفية – اولاً.ونخب سياسية لاتجد وسلية للبقاء في سدة الحكم سوى الارتكاز الى الخطاب الطائفي والقومي وتغذيته بشى الوسائل والامكانيات ،ثانياً. ان تنتج دولة مواطنة .

٣. آليات بناء دولة المواطنة

الحديث عن الاليات التي قد تسهم في في بناء دولة المواطنة ،حديثاً واسع جداً لايمكن حصره بمجموعة من النقاط ، بيد الامر يستحق الاشارة الى عدد من الاجراءات التنفيذية واخرى تشريعية يمكننا ان ندعي انها قادرة على تنمية مفهوم المواطنة، فالعراق يشهد الان ثورة بالتشريعات القانونية والاجراءات السياسية يجب ان يكون محورها الاساس هو المواطن وتبدأ من الاهتمام بمنظومة الحقوق

والواجبات . بل يجب ان تقدم فكرة الحقوق على الواجبات لانتشال الفرد العراقي من حالة الاغتراب والتي كان يعيشها في ظل الانظمة التسلطية والقمعية البائدة،واشعاره ان مشروع بناء الدولة الجديدة يبدا من المواطن وينتهي به.

ومن التشريعات التي يجب العمل على تنظيمها والاهتمام باقرارها هو توزيع عائدات النفط على ابناء الشعب العراقي ،اذ نشرت صحيفة نيويورك تايمز في (٩-ابريل/نيسان-٢٠٠٣) مقالاً لـ"ستيف كليمونز" اقترح فيه :ان ينشئ العراق صندوقاً للنفط على غرار الاسكا.يدفع لمواطني العراق حصصاً سنوية من الايرادات النفطية . لتنفيذ هذا المشروع طرح رأيان :الاول، يدخر العراق حصة ثابتة من عائداته النفطية،ليصار الى استثمارها في سلة سندات من الاسهم والاوراق المالية العالمية.على ان تتحول هذه السندات الى صندوق وديعة وطني،يمكن ان توزع ارباح الصندوق على المواطنين كل عام .وبمرور الوقت يمكن لصندوق الوديعة ان ينمو،نتيجة الادخار المتواصل لقسم من عائدات النفط ،وتنمو معه حصص المواطنين المعدة للتوزيع .اما الرأي الثاني ،بدلاً من ادخار قسم من العائدات في صندوق وديعة ،وبدلاً من انتظار نمو الصندوق بعد سنوات وسنوات ،يمكن توزيع قسم ملموس من عائدات النفط توزيعاً فورياً ومباشراً على المواطنين.اذ يرى انصار الراي الثاني تخصيص ٢٥٪ من العائدات لاغراض التوزيع المباشر .[٣٢] وبصرف النظر عن الوسيلة التي يتم فيها توزيع قسم من عائدات النفط على الشعب العراقي، تكون النتيجة من هذه العملية ترسيخ روح المواطنة. اذ سيشعر المواطنين بالمساواة ،التي هي عماد المواطنة،الى جانب ترسيخ العلاقة بين الوطن والمواطن بشعور الاخير انه يعيش في دولة توفر له ضروريات العيش الكريم . ومن ثم سيكون لابناء الفاو

نفس الحصة من عائدات النفط لابناء زاخو .

بالاضافة الى ماتقدم، نجد ان الوسلية الانجع لتنمية مفهوم المواطنة ،في ظل مرحلة بناء الدولة التي يشهدها العراق ، تكمن في جملة من الخطط التنفيذية مثل الاهتمام بقطاع التعليم العالي وجعل موسساته الجامعية والمعاهد ومراكز البحوث مكاناً لاستقطاب الطلبة والباحثين من جميع محافظات العراق، وليس جعلها مقتصرة على ابناء محافظاتها او طائفتها او قوميتها. فعملية القبول في الجامعات تكون فرصة للاندماج الاجتماعي والثقافي بين ابناء البلد، ومن هنا يمكن ان تنمى مفهوم المواطنة من خلال الانتقال بالعلاقات الاجتماعية من علاقات مغلقة على بيئتها الى علاقات مفتوحة على جميع ابناء البلاد.من جانب اخر،ضرورة ان تعمل الدولة على تفعيل نظام المعايشة على موظفي الدولة ،بتوفير جميع مستلزمات العيش الكريم للموظف الذي يخضع للمعايشة بعيداً عن محافظته.لان هذه الوسلية قادرة على تحيقيق الاندماج الاجتماعي واضعاف حلقات الانتماء الضيق التي تكون فاعلة في ظل المجتمعات والثقافات المغلقة.

كذلك نجد ان اهم سبل بناء دولة المواطنة هي الانتقال بالعلاقات الاجتماعية من العلاقات الاهلية العصبوية الى العلاقات المدنية .وذلك يتم من خلال تفعيل المجتمع المدني الذي لايزال الغائب واقعياً والحاضر مفاهيمياً في العراق . فهو البديل الوحيد للمجتمع الاهلي الذي يرسخ الانتماءات الاثنية والطائفية والدينية ان مفهوم المجتمع المدني كمؤسسات وسيطة تنبثق من التشكيلات الاجتماعية –الاقتصادية التي تعلب دور الوسيط بين الفرد والدولة وتلطف العلاقات بين المجتمع والدولة وتخلق توازناً بينهما ومن ثم الانتقال الى الاتحادات الطوعية غير القرابية المتحررة من علائق المجتمع الاهلي العصبوي .[٣٣]

بيد ان الاهم من كل ذلك يبقى في اهمية بناء دولة التسامح التي طرحها المفكر الانكليزي "جون لوك"قبل اكثر من ثلاثمائة عام. دولة التسامح هي الدولة التي تعتمد على المساواة في التعامل مع جميع رعاياها بصرف النظر عن انتمائاتهم الدينية والطائفية والعرقية والقومية. المعني بالدرجة الاساس ببناء هذه الدولة هي الدولة نفسها في موسساتها قبل المجتمع.(٣٤)

بالاضافة الى ماتقدم هناك عدد من الاليات التي قد تسهم في تنمية مفهوم المواطنة ،على سبيل المثال،كدور الموسسات الاكاديمية والبحثية في نشر الوعي بمفرادت مفاهيم المواطنة ،من خلال اقامة الندوات والمؤتمرات ونشر البحوث التي تهتم بفكرة المواطنة. كما توجد ضرورة باعادة النظر في المناهج الدراسية وفق مايتلائم مع مفاهيم وفكرة الوطنية والمواطنة وذلك عن طريق توضيح منظومة الحقوق والحريات في دولة ديمقراطية.ايضاً،تقع المسؤولية الاكبر في نشر الوعي بالمواطنة على عاتق الاكاديمين والمثقفين،الذين يجب ان يتنشلوا الثقافة العراقية ،بصورة عامة،من حالة الاستلاب التي كانت ولاتزال تعيش فيها ،والبدء بالعمل على بناء ثقافة وطنية في جميع المجالات الثقافية والادبية والفنية.

الخاتمة

المواطنة كفكرة وكمفهوم لايمكن ادراكها من دون وجود دولة ،اذ ترتبط بالدولة وتعمل في محيطها التفاعلي مع المجتمع ،والمواطنة بلا شك من نتاجات مفهوم الدولة الحديثة حيث تجد مساحتها في التعبير والتفاعل في ظلها. واي حديث عن مفهوم المواطنة بعيداً شروطها الموضوعية ؛الدولة،المجتمع المدني، دولة الموسسات، فكرة الفردية.هو حديث عن وهم لايمكننا ادراكه ،لاننا نفتقد الى ابسط مسلتزمات انتاجه .

وبلغة لاتخلو من التشائم ،حتى ديمقراطيتنا غير قادرة على انتشالنا من حالة الاستلاب والاغتراب السياسيين

الذين كنا ومازلنا نعيشهما في بلدنا يبعدانا بمسافات طويلة عن الشعور بالوطنية ! وذلك لان عملية التحول الديمقراطي التي يشهدها العراق لاتزال مقيدة في سلسلة من الحلقات اولها مشكلة التخلص من الارث الاستبدادي،وليس اخرها النموذج الديمقراطي الملائم لطبيعة المجتمع العراقي ،التي وجد ضالته في "النموذج التوافقي" وهو ابعد ما يكون عن امكانية بناء دولة المواطنة.لانه يتعامل على اساس ماهو قائم فعلاً من تكوينات وتقسيمات المجتمع الدينية والطائفية والقومية .وليس على اساس الافراد بصرف النظر عن انتمائاتهم ،كما هو الحال في الديمقراطية الليبرالية .

لكن التشائم يجب ان لايمتد بنا الى ما لانهاية ، فالعراق اصبح الان على سكة الديمقراطية ، والنظام الديمقراطي قادر على تنمية مفاهيم وممارسات سياسية عديدة ،بيد ان هذه العملية لاتتم في ليلة وضحاها ،بل تحتاج الى الى تقادم الممارسة الديمقراطية وتوسيع شبكة المفاهيم المرتبطة بها،دون الاقتصار على مفهوم المشاركة الشعبية في الانتخاب. حيث ان بناء دولة الموسسات وتحقيق الاندماج بين الدولة والمجتمع من خلال مجموعة من التشريعات القانونية والدستورية والاجراءات التنفيذية ضمن برنامج عمل موسساتي تبدأ به الدولة وتعمل على تنميته موسسات المجتمع المدني .هذه الاليات قادرة على خلق الاساس لبناء دولة المواطنة .

هوامش البحث

(١)عبد الاله بلقزيز :الدولة والمجتمع..جدليات التوحيد والانقسام في المجتمع العربي المعاصر،(بيروت:الشبكة العربية للابحاث والنشر،٢٠٠٨) ،ص ١٤

(٢) نقلاً عن حسان محمد شفيق العاني :الانظمة السياسية والدستورية المقارنة،(القاهرة:العاتك لصناعة الكتاب،٢٠٠٧)ص٣٧٤-٣٧٥

(٣) نقلاً عن غاريث ستانسفلد : الانتقال الديمقراطية..ألإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية،ضمن كتاب مجموعة مؤلفين:المجتمع العراقي ..حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات(بيروت- بغداد معهد الدراسات الاستراتيجية ،٢٠٠٦) ص٣٤٨

(٤)عبد الاله بلقزيز:مصدر سبق ذكره.ص ٥٢

(٥) حول مفهوم الدولة راجع جورج بوردو:الدولة ،ترجمة د.سليم حداد ،(بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،٢٠٠٢) ط٣. ايضاً؛نيكولاس بولانتزاس:نظرية الدولة ،ترجمة ميشيل كيلو،(بيروت:دار التنوير،٢٠٠٧). كذلك ؛اندرو فنسنت:نظريات الدولة ،ترجمة د.مالك ابو شهيوه ود.محمود خلف ،(بيروت :دار الجليل -دار الرواد، ١٩٩٧).

(٧) جابر حبيب جابر: العراق: شخصنة المؤسسات.. عامل آخر للفشل ،جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١٠٥١٩ ،الاحد ٠٥ رمضان ١٤٢٨ هـ ١٦ سبتمبر ٢٠٠٧ .

(٨)عبد الاله بلقزيز:مصدر سبق ذكره.ص٢٠-٢١

(٩)المصدر نفسه

(١٠) توماس آ.بالي :مكافحة لعنة الموارد الطبيعية..صناديق توزيع العائدات على المواطنين (نموذج مشكلة النفط في العراق)، (بيروت- بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية ،٢٠٠٨) ص ٦-٧

(١١) جوردون جونسون،مجيد الهيثي:لعنة النفط..الاقتصاد السياسي للاستبداد، (بيروت- بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية ،٢٠٠٨) ص ١٣

(١٢) المصدر نفسه

(١٣) غاريث ستاسفلد :مصدر سبق ذكره،ص ٣٥٢

❖ يستخدم الكتاب والباحثين الغربيين مصطلح دمقرطة (Democratization) للاشارة الى الانظمة السياسية التي تتحول باتجاه تطبيق النظام السياسي الديمقراطي

لتمييزها عن الانظمة السياسية الديمقراطية الناضجة . وهو تعبير دقيق لوصف موجة التحول باتجاة الديمقراطية وينطبق على الحالة العراقية.

(١٤)عبد الامير كاظم زاهد: مقاربات في اعادة تشكيل الهوية الوطنية،حولية المنتدى،العدد١-السنة الاولى،٢٠٠٨،ص ٩٥

(١٥)موريس دوفرجيه: الموسسات السياسية والقانون الدستوري الانظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، (بيروت : الموسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٢)، ص ٢٥

(١٦)اعلن الرئيس الامريكي جورج دبليو. بوش في خطابه في الذكرى العشرين للهبة الوطنية للديمقراطية في ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٣ ،أن(العالم لم يشهد سوى اربعين ديمقراطية تقريباً في بداية سبعينيات القرن العشرين.ولكن مع انصرام القرن باتت هناك ١٢٠ ديمقراطية تقريباً،وبمقدوري ان اطمئنكم بوجود المزيد منها على الطريق).

(١٧) غاريث ستانسفليد : مصدر سبق ذكره،ص ٣٦٧

(١٨) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع :

Edward D.Mansfield and Jack Snyder, Democratization and the Danger of war, international security, vol.20, no.1, (summer, 1995), pp.5-38.

(١٩)غاريث ستانسفيلد :مصدر سبق ذكره ،ص ٣٧٣

(٢٠)المصدر نفسه ص ٣٦٩-٣٧٠

(٢١)المصدر نفسه ص٣٧٤

(٢٢)المصدر نفسه .٣٧٥

(٢٣)مثال تلك المحاولات راجع : عامر حسن الفياض: جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث (١٩١٤-١٩٣٩ ،(بغداد - دار الشؤون الثقافية -٢٠٠٢).

(٢٤)غاريث ستانسفيلد ،مصدر سبق ذكره،٢٤٣

(٢٥)الطاهر لبيب:هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني،ضمن كتاب؛المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية.. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية -١٩٩٢) ص ٣٥٢

(26)عامر حسن فياض، أحجار كريمة في مستنقع آسن: الثقافة والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد ٣١٧ لسنة ٢٠٠٦

(٣٠)جون ووتربوري :امكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الاوسط ، ضمن كتاب(ديمقراطية من دون ديمقراطيين:سياسيات الانفتاح في العالم العربي/ الاسلامي ..بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الايطالي) ، غسان سلامة(معداُ) ، ط٢(بيروت- مركز دراسات الوحد العربية- ٢٠٠٠)، ، ص٩٣-٩٤

(٣١)سعيد زيداني : اطلالة على الديمقراطية الليبرالية،المستقبل العربي،ع١٣٠، ١٩٩٠. ،ص١٥

(٣١)حول موضوع مبدأ التسامح في الفكر الليبرالي راجع ،جون لوك:رسالة في التسامح،ترجمة عبد الرحمن بدوي،بغداد-مركز دراسات فلسفة الدين،٢٠٠٦.

(٣٢)حول هذا الموضوع راجع اياد خلف حسين العنبر:العراق ..ديمقراطية من دون ليبراليين ،مجلة فكر حر،العدد ٧ ،٢٠٠٨.ص ص ١٦-٣٢

(٣٣)جورج طرابيشي: هرطقات ٢..العلمانية كإشكالية إسلامية – إسلامية ،(بيروت- دار الساقي-٢٠٠٨).ص٣٣

(٣٤)جابر حبيب جابر:الشيعة والسنة في العراق: إلى متى تظل الثقة مفقودة ؟جريدة الشرق الاوسط ،الاحد ٢٨ ذو الحجة ١٤٢٨ هـ ٦ يناير ٢٠٠٨ العدد ١٠٦٣١.

(٣٥)لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن مراجعة جوردون جونسون،مجيد الهيثي :مصدر سبق ذكره .ايضاً، توماس آ.بالي:مصدر سبق ذكره .

(٣٦)حول هذا المواضع راجع جون اهرنبرغ :المجتمع المدني ..التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة: د.علي حاكم صالح ود.حسن ناظم ، مراجعة :د.فالح عبد الجبار،(بيروت ،المنظمة العربية للترجمة،٢٠٠٨).

١ حول هذا الموضوع راجع جون لوك :مصدر سبق ذكره.